

مصر: هنا أجل اتحاد عمالي جديد

مصطفى بسيوني*

التنظيم النقابي الرسمي بعرض خدماته على النظام الجديد عبر توجيه النهائى لرئيس الوزراء الجديد، وتأييد قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وحتى الإعلان عن تكريم أهالي شهداء الثورة التي كان يحرض ضدها. سر بقاء التنظيم النقابي الرسمي اليوم، يمكن أن يكشفه سؤال بسيط هو: هل يمكن أن يحتاج إليه النظام الحالي في تنفيذ أي من المهمات التي نفذها للأنظمة السابقة؟ فلحقيقة، لا يبدو أن هناك أي مبرر آخر لاستمراره. وبوضوح أكثر، هل يدخر النظام الحالي التنظيم النقابي لوقت قد يحتاج فيه إلى من يخرج بمسيرات تناشد المجلس العسكري الاستمرار في السلطة مثلاً، أو أي إجراء آخر يمثل رجوعاً عما حققته الثورة؟ إن قضية الحرية النقابية وحق العمال في بناء نقابات مستقلة، بعيدة عن سيطرة الدولة وتنظيمها الرسمي، قضية لا تتعلق فقط بحقوق العمال وتحسين شروط العمل، رغم أهمية ذلك، إذ إن بناء تنظيمات نقابية، بإرادة العمال، خارج هيمنة الدولة هو الطريق الوحيد لحرمان أي جهة من ادعاء تمثيل العمال والتحدث باسمهم عكس مصالحهم وإرادتهم، واستخدام ذلك في ادعاء شرعية كاذبة، إن بقاء التنظيم النقابي الرسمي، بكل تاريخه، في خدمة كل الأنظمة الاستبدادية، يمثل تهديداً جدياً لأي إنجاز حققته الثورة حتى اليوم، لكن بقدر ما يمثل اتحاد نقابات العمال مصر الحكومي عائقاً أمام الحركة العمالية وحقها في تنظيمات نقابية حقيقية وتهديداً للديموقراطية بأدائه دور الذراع العمالية للسلطة، بقدر ما يمكن أن يكون لحلله بقرار فوقي، كما يدعو العديد من نشطاء الحركة العمالية اليوم، آثار سيئة، لسببين. أولاً، إصدار قرار بحل تنظيم نقابي، أبداً كان، حتى وإن كان معادياً للعمال وتابعاً للدولة، يعد سابقة تمنح الحق للدولة في التدخل في حل نقابات العمال، رغم ما يمكن قوله عن اللحظة الاستثنائية وطبيعة التنظيم النقابي الرسمي. أما النقطة الثانية، وهي الأهم، فتتمثل في أن التنظيم النقابي الرسمي يضم 23 نقابة عامة، تضم بدورها نحو 2000 لجنة نقابية فرعية، يضم مجلس كل منها 11 عضواً في المتوسط. أي أننا نتحدث عن عشرات الآلاف من النقابيين الذين تربوا وتربوا في هذا التنظيم النقابي بخبراتهم التنظيمية والنقابية، وربما يكون بعضهم، أو الكثير منهم، لا ينتمي بالفعل إلى ذلك التنظيم وتقاليد، حيث لم يكن هناك تنظيم نقابي بديل له عندما انضموا إليه. في كل الأحوال، سيحني حل التنظيم النقابي إطلاق هذا الجيش من النقابيين وسط الحركة العمالية التي شرعت أخيراً في بناء تنظيماتها المستقلة، لكن بخبرات في التنظيم والعمل النقابي لا تزال في مراحل التراكم والبناء نتيجة انقطاع العمل النقابي الكفاحي لعقود طويلة. سيصبح ذلك ضحى دماء فاسدة في شرايين الحركة النقابية الوليدة، ما يهدد بإعادة إنتاج التنظيم النقابي الرسمي بتقاليد وخبراته مرة أخرى، ولو تحت أسماء مختلفة. إن الطريقة الفضلى لمواجهة التنظيم النقابي الرسمي هي من أسفل، عبر تنظيم قواعد العمال في نقابات مستقلة، وحرمانه من العضوية الورقية التي تهاهى بها دائماً. لن يقضي على التنظيم النقابي الحكومي سوى الحركة النقابية التي تحشد جماهير العمال خلفها، وتحاصر من ينتحل صفة تمثيل العمال ويتاجر بهم. هذه الطريقة هي التي تضمن أولاً تحصين منظمات العمال ضد أي إجراءات استبدادية في المستقبل، كما تحمي الحركة النقابية من فلول التنظيم النقابي الحكومي القادرة على التحول من موقف لآخر، حسب الظروف. المواقف الرسمية التي يمكن اتخاذها تجاه التنظيم الرسمي يجب أن تتمثل في فتح ملفات الفساد فيه ومحاسبة أصحابها، وحرمانه من أي دعم حكومي، سواء مادي أو معنوي، وخاصة وقف تحصيل الاشتراكات الإجبارية من العمال، وعدم الاعتراف سوى بالعضوية الاختيارية. حرمان التنظيم النقابي الرسمي من الامتيازات التي لم يكن يستحقها أصلاً (كانت مقابل تقديم خدماته للأنظمة المستبدية)، هو ما يمنعه من العودة إلى تقديم تلك الخدمات مرة ثانية. أما بناء حركة نقابية مستقلة ومناضلة والقضاء على النقابات العميلة للدولة، فمسؤولية الحركة العمالية نفسها.

* صحافي مصري

تصاعد المطالبة العمالية بحل الاتحاد العمالي الرسمي في مصر، على أساس أنه جزء من النظام السابق وإحدى أهم أدواته في السيطرة على الحركة العمالية، لا تجد من يستجيب لها. حتى بعد حبس رئيس الاتحاد حسين مجاور بتهمة ضلوعه في التحريض على قتل المتظاهرين، والمشاركة في جمع البلطجية في الواقعة المشهورة بموقعة الجميل في الثاني من فبراير/ شباط، يبدو التنظيم النقابي الذي تأسس عام 1957، أكثر رسوخاً مما تصور الجميع. لكن ليس غريباً بالفعل أن يظل الاتحاد العمالي صامداً فيما تنهار أركان النظام التي وفرت له الحماية والدعم دائماً؛ لقد أطاحت الثورة بالنظام والحزب الحاكم والبرلمان، وحتى جهاز مباحث أمن الدولة، ومع ذلك بقي الاتحاد، كان سرّاً ما يمنحه البقاء. والواقع أن سرّ بقاء الاتحاد العمالي قديم قدم الاتحاد نفسه، وربما حتى قبل ميلاده. فقد تناوبت على هذا التنظيم النقابي ثلاثة أنظمة حكم، منذ عبد الناصر الذي أسسه، حتى مبارك، مروراً بالسادات، زالت جميع تلك الأنظمة، وبقي هو يتحدى الزمن والأحداث.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، صعقت وهبطت مؤسسات ومنظمات، كان أقلها أكثر قوة ونفوذاً من الاتحاد العمالي، مثل الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وحزب مصر والحزب الوطني وغيرها، تبخرت جميعاً وظل الاتحاد العمالي المؤسسة الوحيدة الباقية مما بناه عبد الناصر، رغم حرص خلفه السادات على محو آثاره. كان جمال عبد الناصر أول من اكتشف أهمية وجود تنظيم نقابي في كنف السلطة، حتى قبل

هل يمكن أن يحتاج النظام الحالي إلى الاتحاد العمالي لتنفيذ أي من المهمات التي خدم بها الأنظمة السابقة؟

تأسيسه. فعندما احتدم الصراع بين جناحي محمد نجيب وعبد الناصر في السلطة في مارس/ آذار 1954، استعان جناح عبد الناصر بالنقابات العمالية لتنظيم إضرابات وتظاهرات لتأييده، ومطالبة الجيش بالبقاء في السلطة، ورفض عودة الأحزاب وإجراء الانتخابات. جدير بالذكر أن الدعوة إلى الإضراب ووجهت عبر الإذاعة الرسمية، في سابقة فريدة من نوعها. الإكتشاف الذي حسم المعركة لصالح عبد الناصر، تحول بعد ذلك، إلى أداة رئيسية بيد النظام، وكل الأنظمة التالية، بعدما أسس عبد الناصر الاتحاد العمالي في 1957. وكما استخدم عبد الناصر الاتحاد ذراعاً عمالية وشعبياً للسلطة، استعان السادات بالتنظيم النقابي نفسه وبرجاله أيضاً، وكانت التظاهرات التي نظمها في 1971 ترفع هتاف «إفرم إفرم يا سادات»، لتأييد اعتقال الرئيس لرجال عبد الناصر، في ما سمي قضية مراكز القوى، تأكيداً لدور التنظيم النقابي تجاه النظام. ويشبه ذلك اصطحاب السادات لقادة التنظيم في رحلته إلى القدس، لإضفاء شرعية على الزيارة.

الدور نفسه استمر التنظيم النقابي الرسمي في أدائه في عهد مبارك. مبيعاته وتأييد غير مشروط لرئيس الجمهورية والنظام ولكل سياساته، باسم ملايين العمال المنضمين إجبارياً للاتحاد، وتنظيم المؤتمرات والحشود، للهتاف للرئيس، بل ولزوجته وأولاده. وربما كانت مذكرة تأييد سياسة الخصخصة التي وقعها رئيس الاتحاد العمالي ورئيس اتحاد الصناعات في 1991، خير دليل على التأييد غير المشروط لسياسة النظام، حتى عندما تكون معادية للعمال، فضلاً طبعاً عن ضلوع الاتحاد في تنظيم التظاهرات المؤيدة لمبارك، وتنظيم أعمال البلطجة أثناء الثورة. تلك المقدمة ليست تاريخية كلياً، فهي تقدم إجابة عن سرّ الإصرار على بقاء التنظيم النقابي الرسمي اليوم، حتى بعدما اتجه العمال نحو تأسيس نقاباتهم المستقلة عنه، في العديد من المواقع العمالية. وهو الاتجاه الذي بدأ قبل الثورة في 2008، وتزايد بعدها، فغضب إطاحة النظام السابق، بدأ

تدفع المواطن إلى طرح تساؤلات مشروعة حول موقع تطلعاته وأماله المرجوة في الخطاب الرسمي للحزب الذي ينزع في فترات معينة إلى تغليب الهدنة مع الدولة، ونزع أي توتر محتمل معها على القضايا الأساسية للمواطنين.

اللحظة الحالية هي لحظة المراجعة الشاملة لثقافة سياسية نمت وترعرعت في مناخ من الاستبداد والقهر. قد تكون تلك السياسة قد أدت وظيفتها على نحو مقبول، في زمن سابق، لكنها بدون شك تحتاج اليوم إلى ثورة حقيقية لمسيرة الإيقاع الذي رسمته ثقافة الثورة في العالم العربي وارتفاع سقف المطالب. كذلك تحتاج تلك السياسة إلى أن تساير نجاح الاحتجاجات في بلورة نموذج في التغيير، من شأنه تحرير النخب السياسية من ثقل «برادغم الطاعة» وسيادة نمط من الثقافة الأبوية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم الذي أطر هذه العلاقة لعقود طويلة. وأي تردد من طرف الأحزاب السياسية في التقاط هذه اللحظة التاريخية، لن يزيد إلا في تعميق عزلتها عن الشعب وعن امتدادها الاجتماعي المفترض.

إن نجاح الثورات العربية في فرض مطالبها لا يعفي الأحزاب السياسية من امتلاك رؤية سياسية واضحة، لتدبير الزمن السياسي الآتي، فرغم القيمة التاريخية للتحركات الشعبية العفوية، يبقى دور التنظيمات السياسية حاسماً لإنجاح أي تجربة في الانتقال الديموقراطي. والمطلوب من تلك التنظيمات اليوم أن تتحول إلى قوة ضغط مدنية وسياسية، لعقلنة المطالب الشعبية ودفع الدولة إلى الانخراط في منطق التغيير الحقيقي الذي يريده الشعب، بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية. كذلك دفع الدولة إلى الكف عن سياسة الترقيع وتقسيم الاستجابة للمطالب التي لا تجدي شيئاً في زمن إرادة الشعوب، زمن الديموقراطية والكرامة والحرية، زمن التغيير الذي نريده...

* باحث وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية المغربي

الشعبية، وتعميق نفسية الإحباط، وعدم الثقة بالأحزاب السياسية. المعارضة الحالية، ممثلة في حزب العدالة والتنمية، تعرضت بدورها لمسلسل من التكنيل منذ أحداث 16 ماي/ أيار، وصلت إلى درجة التهديد بحل الحزب والضغط عليه في جميع الاستحقاقات الانتخابية التي تلتها. وانتهى بالمعارضة إلى الاقتناع بأنها تمثل قوى سياسية واجتماعية غير مرغوب فيها من طرف الدولة، وجعل قيادتها تقتنع بضرورة بعث رسائل الطمأنينة والتأكيد أن عملها السياسي لا يجمل أي تهديد للوضع السياسي القائم. بل اعتمدت المبالغة في تأكيد هذا المعنى، عبر العديد من التصريحات التي



الذي ترك الإشراف إلى مشرف القاهرة بعد خروج محمد مرسي. كانت مهمة اللجنة هي: متابعة ما يحدث في ميدان التحرير باستمرار وبصورة مباشرة، الاتصال بشباب الائتلاف من الإخوان والتنسيق معهم، الاتصال بالمحافظات لمعرفة ما يحدث والتنسيق معهم، ثم قرروا دعوة كل المحافظات للنزول إلى ميدان التحرير لدعم المعتصمين مع الاحتفاظ بالتظاهرات يوم الجمعة فقط في عواصم المحافظات، تقديم تقارير ساعة بساعة إلى قيادة الإخوان مع الاقتراحات المطلوبة لإصدار قرارات بشأنها. تنقلت اللجنة بين 5 أماكن خلال أيام الاعتصام، في شقق قريبة من ميدان التحرير، واحتفظت بوسائل اتصال مؤمنة. في ذلك الوقت، ومنذ يوم الجمعة، اعتصم في ميدان التحرير اثنان من الرموز، محمد البلتاجي النائب عن شبرا الخيمة، والداعية الإسلامي صفوت حجازي، كان دورهما بث الحمية بين المعتصمين، والحوار مع الشباب والرجال والنساء، والتنسيق مع الرموز السياسية الموجودة بالميدان.

بدأت الانتفاضة تتحول إلى ثورة خلال أسبوع الغضب، حتى جاء يوم موقعة الجميل في 2011/2/2. وتحول أداء مكتب الإرشاد مع تحول الانتفاضة إلى ثورة، فكان هناك الانعقاد الدائم للمكتب لمتابعة الأحداث واتخاذ القرارات اللازمة، وانعقاد دائم ومستمر للجان المعاونة والداعمة للمكتب، وهي لجنة الخطبة، القسم السياسي، للجنة الإعلامية، والأمانة العامة. كذلك أنشئت لجان مؤقتة إشرافية، ووُزعت على أعضاء المكتب، هي: لجنة إدارة ميدان التحرير، لجنة التواصل مع الشباب، ولجنة البيانات والتصريحات.

* قيادي في جماعة الإخوان المسلمين في مصر

المكتب. وكان نصف المكتب معتقلاً، والمتحدثون الإعلاميون جميعاً وراء القضبان. قرر المكتب تكليف محمود غزلان متحدثاً إعلامياً، فلم يمكث إلا قليلاً، وقرر الاستعانة بإخوان من خارج المكتب من رؤساء المكاتب الإدارية في القاهرة وأعضاء مجلس الشورى لسد العجز في القيادة. وأصدر الإخوان بياناً يوم السبت في 2011/1/29، كان أبرز ما فيه: إلغاء حالة الطوارئ فوراً ودون إبطاء، حل مجلس الشعب والشورى المزورين والدعوة إلى انتخابات جديدة تحت إشراف قضائي كامل، الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين، إعلان تأليف حكومة وطنية انتقالية من غير الحزب الوطني، تتولى إجراء الانتخابات النزيهة ونقل السلطة نقلاً سلمياً، تأليف لجنة وطنية للتحقيق وتفصي الحقائق في وقائع استخدام العنف والقتل غير المبرر ضد المتظاهرين الذي أدى إلى عشرات القتلى ومئات الجرحى والآلاف المعتقلين.

كان أهم قرارات المكتب هو تأليف لجنة للإشراف والمتابعة والاتصال بميدان التحرير وبقيّة المحافظات لاستمرار الانتفاضة ودعمها المستمر. وطالب الإخوان بإلحاح، بضرورة نزول رموزهم إلى ميدان التحرير؛ إذ توافد عليه من صباح السبت رموز سياسية عديدة، بينما استمر الإخوان على قراراتهم الحكيم، وهو عدم صبغ الانتفاضة بأي صبغة إخوانية، ومن ذلك عدم نزول الرموز المعروفة إعلامياً إلى ميدان التحرير. كلف المرشد محمد علي بشر وحلمي الجزار النزول إلى ميدان التحرير يوم السبت عصرًا، وقاما بجولة تفقدية للميدان. وتألقت لجنة الإشراف من رؤساء المكاتب الإدارية بالقاهرة والجيزة وأكتوبر وحلوان ونوابهم والأمناء المساعدين لديهم، وأشرف عليها محمد بشر